٤

الصحافة المصرية

فى معركة الحرية*

لا يمكن النظر الى المعركة العنيفة ـ التى تدور رحاها فى مصر الآن ـ بين الصحافة والنظام، بمعزل عن الحرب، الواسعة النطاق، التى تدورعلى كامل الساحة المصرية، بين الحكم والشعب، والتى عنوانها الذى لا تخطئه العين، الصدام المحتدم، بين السلطة ومعظم طبقات المجتمع وفئاته، بعد ما تكشف انحياز هذه السلطة الكامل الى فئه محدودة العدد من «رجال الأعمال»، ذوى الميول الرأسمالية المتطرفة، «الليبرالية الجديدة»، والذين عمدوا، منذ وطأت أقدامهم أرض «المحروسة»، الى بيع كل شىء: الأرض الغالية التى ارتوت بشقاء الفلاحين، والمصانع الثمينة التى بنيت بعرق الرجال والنساء، والبنوك الهامة التى دُفع ثمن تأميمها وانتزاعها من القبضة الأجنبية دما... ألخ.

حرب شاملة

ففى غضون السنوات القليلة الأخيرة، عاش النظام حربا متصلة ضد المجتمع كله: واجه فيها العمال والفلاحين، والطبقة الوسطى، بأغلب شرائحها، كالقضاة، والمهندسين، وأساتذة الجامعات والمدرسين، والموظفين... وغيرهم، كما دخل فى صدامات عنيفة مع الطبقات والفئات والجماعات المسحوقة والمهمشة والصامتة، التى هبّت جميعها للدفاع عن

* جريدة «الأخبار اللبنانية» ـ ٢٠٠٧/١١/١٢.

الوجود والمصير، ولأول مرة، فى تاريخ مصر المعاصر،على هذا النحو غير المسبوق، فضلا عن صدامه الدائم مع الأحزاب السياسية (الرسمية) وتلك التى تحت التأسيس، والحركات الاحتجاجية الجديدة، كحركة «كفاية»، والجماعات «المحظورة» كالإخوان المسلمين، والأقباط، والبدو، والنوبيين، وأهالى سيناء... إلخ!.

فى هذا السياق تأتى معركة النظام مع الصحافة المستقلة والمعارضة فى مصر، والتى كان آخر محطاتها الحملة الهمجية على الصحافة المصرية المستقلة والمعارضة، والأحكام الجائرة الصادرة بحبس كل من الأساتذة: عبدالحليم قنديل (رئيس التحرير السابق لجريدة «الكرامة»، والمنسق المساعد لحركة «كفاية»)، وعادل حمودة (رئيس تحريرجريدة «الفجر») ، وابراهيم عيسى (رئيس تحرير جريدة «الدستور»)، ووائل الإبراشى (رئيس تحرير جريدة «صوت الأمة»)، وأنور الهوارى (رئيس تحريرجريدة «الوفد») وستة صحفيين آخرين، والقضية المحال إليها الدكتور محمد السيد السعيد، (رئيس تحريرجريدة «البديل» اليسارية، حديثة العهد)، على خلفية الاتهام بإهانة رموز النظام: رئيس الجمهورية حسنى مبارك، وابنه رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطنى جمال، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد نظيف، وأمين التنظيم بالحزب الوطنى أحمد عز، وغيرهم من كبار المسؤولين، والادعاء بترويجهم «شائعات تمس صحة رئيس الدولة، وتهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى للبلاد».!

محاور الصراع

الواقع أن حملة النظام الموتورة، التى تشف عن كراهية عميقة لدور الصحافة الحرة، فى بث الوعى، والتنبيه للمخاطر، والدور الرقابى الكاشف لانتهاكات وتجاوزات الحكم، لم تكن بلا مبرر، فهى تعكس بجلاء درجة احتدام الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر الراهنة، والمستوى المرتفع

الذى بلغته التناقضات الموضوعية، الاجتماعية والسياسية، المركّبة، والتى جعلت من الصعوبة بمكان، على النظام، أن يحكم مصر بنفس الطريقة التى ظل يحكمها به على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، على الأقل!.

واذا أردنا أن نستخلص الأسباب الحقيقية لهذه الحملة المتواصلة ضد استقلال الصحافة وحريتها، سنجد أسبابا أربعة تقف من خلف تسعير أوارها:

أولا: تصاعدت، فى السنوات الماضية، وتيرة النقد المجتمعى للحكم المتسلط، ولممارساته القمعية، ولتجاوز مؤسساته البوليسية، الهائلة الضخامة، لحدود دورها فى الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه، (مليون وربع المليون تعداد جهاز الأمن المركزى، فضلا عن مئات الآلاف من فرق «البلطجية» وعناصر المباحث وفرق «مكافحة الشغب»... الخ).

وهذا التجاوز ليس فى مواجهة خصوم الحكم السياسيين وحسب، وإنما فى مواجهة أبناء الشعب الأعزل فى المقام الأول، وهو ما سبب للنظام إزعاجا كبيرا على المستوى الخارجى، وفى مواجهة المؤسسات الحقوقية الدولية، وأمام الرأى العام العالمى، وأحرجه أمام أصدقائه و«ممولية» فى الولايات المتحدة والغرب، وألزمه موقف الدفاع المتهافت، وكلفه الكثيرمن الجهد، وألحق أذىً حقيقيا بصورته وسمعته.

ويحمّل النظام الصحافة، المستقلة والمعارضة، المسؤولية فى جانب كبير من أسباب تدهور سمعته، والهجوم الحاد الذى يتعرض له فى المحافل الدولية!.

ثانيا: كذلك فإن أسرة الرئيس مبارك، و«الحاشية»، لم تغفر أبدا لهذه الصحف، موقفها المعارض ـ بصرامة ـ لعملية التمديد الرئاسى لفترة خامسة، بعد أكثر من ربع قرن من حكم الرئيس مبارك المدمر للبلاد، ولا مقاومتها الشجاعة لتزوير الاستفتاء على «التعديلات» المزعومة للدستور، ولا فضحها لمسرحية الانتخابات الرئاسية «المضروبة»، ولعملية اغتصاب

حكم مصر، التى تجرى على قدم وساق، عبرعملية «التوريث»، غير الشرعية، للنجل، «ولى العهد!»، ولا فضحها لتغول سلطات «العائلة المالكة»، سياسيا واقتصاديا، ولا انتقادها اللاذع، المستمر، لسلطات ولدور «الهانم»، سوزان مبارك... إلخ.

ثالثا: كما أن النخبة الحاكمة تنتقم، عبر هذه الحرب، من دور هذه الصحف الكبير فى تعرية الانتشار السرطانى لمظاهرالفساد البنيوى للنظام، الذى عم واستفحل بصورة غيرمسبوقة، فاقت كل الحدود المحتملة، فقد قامت هذه الصحف بجهد كبير ومكثف أماطت من خلاله اللثام عن كثيرمن فضائح النهب المنظم للمال العام، والتجريف الشرس للثروة الوطنية، والتخريب المقصود لإمكانات البلاد، والتدمير المتعمد للصحة العامة للمواطنين... الخ، والتى تمت بتواطؤ ومشاركة مباشرة من أركان السلطة ورموزها البارزين، المتحالفين عضويا مع كبار رجال المال والأعمال، الذين استحلوا البلاد بما فيها وماعليها!

رابعا: وأخيرا فإن السلطة تنقم على هذه الصحف هجومها المستمر ضد السياسة الخارجية للنظام وخياراتها الضارة، ورفض أقلامها الشريفة،القوى، لتحالف النظام «الاستراتيجى»، المعلن، مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفها عن انقلاب الحكم على الدور المصرى التاريخى، فى المنطقة، وتعريتها لدوره فى الترويج للسياسات الأمريكية ـ الإسرائيلية، والغربية، المعادية لمصالحنا، وفى التنكر لنضال القوى الوطنية، وحركات التحرير، ضد الإمبريالية والصهيونية، وفى تسويق عملية «التطبيع» مع العدو الصهيونى... الخ!.

تاريخ من القمع والمصادرة!

والحق أن هذه الحرب ليست بجديدة على صحافة مصر وصحفييها، إذ يمكن اعتبار أن تاريخ الصحافة المصرية هو، بصورة أساسية، تاريخ

الكفاح ضد القمع والمصادرة!، فإذا اعتبرنا أن اصدار جريدة «وادى النيل» عام ١٨٦٧، أى منذ مائة وأربعين عاما، هوبداية عهد صدور ما كان يطلق عليه «الصحافة الأهلية»، أى «المستقلة» أو «غير الحكومية»، فمن المؤكد أن هذه العقود الأربعة عشر، كانت عبارة عن فترة واحدة ممتدة،عنوانها الحرب الدائمة، بين الصحافة وبين السلطة الحاكمة، من أجل توسيع هامش الحرية، وانتزاع مساحة أكبر للحركة، ومن أجل تأمين القلم من بطش القوة وهيمنة السلطان.

فكل سلطة أتت (ابتداء من سلطة «الخديو اسماعيل»، وانتهاء بسلطة «حسنى مبارك»، ومرورا - بدون استثناء - بجميع الحكام الذين توالوا على حكم البلاد)، سعت بكل طاقتها، ومستخدمة جميع أسلحتها، للبطش بهذا «العدو» الخطير، الذى يكشف المستور، ويحرّض الجمهور، ولا يسكت عن النقد والمساءلة!.

وقد بدأ «الخديو اسماعيل»، الذى أمل فى أن يجعل مصر قطعة من أوربا، رحلةالضيق بحرية الصحافة، ولم يتسع صدره لهذا المظهر الحضارى الحديث، بمجرد محاولتها الخروج عن الخط المرسوم!، فعطل جريدة «البروجريه إجيبسيان» لانتقادها مظاهر البذخ والترف فى «أفراح الأنجال»، وكذلك صدرت التعليمات باغلاق صحيفة «لامبرسيال دوجيبت» لانتقادها الحكومة، ثم أعاد الخديو تعطيل «البروجريه» لهجومها على الحكومة وإجراءاتها التعسفية ضد الفلاحين، قبل أن يصدر فرمانا بايقافها تماما، وأغلقت جريدة «الأهرام» لأن محررها «قد تجاوز الحدود المعطية له بتداخله فى الأمور السياسية غير الجائز تداخله فيها!»، كما لم تسلم حتى الصحف الساخرة، مثل «أبو نظاره زرقا»، التى سمح «اسماعيل» لصاحبها ومحررها، «يعقوب صنوع»، بنشرها، من العسف والمصادرة أيضا، حينما تجرأت على السخرية من كبار الموظفين والأمراء،

بل والخديو ذاته!، أو «شيخ البلد»، كما دأبت الجريدة على نعته، والتنديد بغفلته وقسوته!

كما لم تنج جرائد «مصر» و«التجارة»، التى أصدرها المفكر والأديب اللبنانى «أديب إسحق»، من هذا المصيرأيضا، ولا شفع لها موقفها المناوئ للنفوذ الخارجى والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد، كذلك عطل «إسماعيل» جرائد «الوطن» و«الوقت» و«صدى الأهرام»، وأحالت السلطة صاحبيها «سليم وبشاره تقلا» للمحاكمة، عقابا لهما على تنديدهما المستمر بالتصرفات المالية الحمقاء لإسماعيل وأسرته وبطانته!.

واستمرت المعركة بين الطرفين محتدمة حتى تم خلع «إسماعيل» من حكم مصر، فى منتصف عام ١٨٧٩، وتولية ابنه توفيق، الذى استأنف، بعد «شهر عسل» لم يدم طويلا، محاولات السلطة الدائبة من أجل قهر الكلمة، والسيطرة على فضاء حريتها، حيث استمر مسلسل تعطيل الصحف، خاصة بعد طرد السيد «جمال الدين الأفغانى» من مصر، واستخدمت ذرائع شتى لتبرير ذلك، لعل من أطرفها، «والشئ بالشئ يذكر»، ذريعة «إطلاق الإشاعات»... بعد أن دأبت بعض الصحف على أن «تنشر أفكارا تنسبها إلى المكاتبين بدون مراعاة الصدق فى تلك النسبة، بل يعتمد صاحب الجريدة فى ذكر الخبرعلى مقتضى إشاعات تصل إليه على ألسنة الناس، ثم يعزيها إلى مكاتبه الخاص أو العام، أو ما شاكل ذلك، إيهاماً بصدق ما أثبته فى صحيفته»!.

عسف الاحتلال بحرية الصحافة

وبعد انكسار الثورة العرابية، واحتلال الإنجليز لمصر، عام ١٨٨٢، إنضاف إلى بطش الحكم المحلى، عسف الحكم العسكرى البريطانى، الذى حاصر العمل الوطنى المصرى، وفى مقدمته الصحافة الوطنية، بالأحكام

العرفية، والمصادرة، والإغلاق، وقرارات الحبس و التغريم، بل والنفى أيضا، كما حدث بالنسبة للشيخ عبد العزيز جاويش والزعيم محمد فريد، الأمر الذى أضر كثيرا بصحافة «الحزب الوطنى»، وهى التى كانت من أعمدة العمل الوطنى، والتى استفاد منها الزعيم مصطفى كامل، استفادة عظمى، فى التشهير بالاحتلال وعدوانه على المصريين، وخاصة بعد مذبحة «دنشواى»، عام ١٩٠٦.

ومع انفجار الحرب العالمية الأولى، وإعلان بريطانيا دخولها الحرب فى ٤ أغسطس (آب) ١٩١٤، ازداد موقف الاحتلال من الصحافة المصرية تعنتا، فروقبت الصحافة مراقبة خانقة، جعلتها تتوقف عن الصدور، أو تصدر بأعمدة بيضاء فى أحايين كثيرة!، كما تعرض حتى باعة الصحف وموزعيها، فى القاهرة والأقاليم، كذلك للرقابة!، وصدرت القرارات العسكرية بتعطيل أى جريدة تتجاوز التعليمات، وزاد على ذلك دعم سلطة الاحتلال لصحف عميلة، تصدر بمباركتها ومساندتها المالية والعملية، من أجل الترويج لسياسة الاحتلال ومصالحه، مثل صحيفة «المقطم»، التى رأس تحريرها الشيخ «على يوسف»، وغيرها. وفى مقابل ذلك تستميت الصحف الوطنية فى الدفاع عن حرية الوطن وطلب الاستقلال والدستور، وكلما أغلقت جريدة صدرت أخرى جديدة تحمل الراية وتكمل المسيرة: «اللواء» ـ «القطرالمصرى» ـ «العلم» ـ «البلاغ المصرى» ـ «الأهالى» ـ «الجمهور» ـ «السفور» ـ «البصير» ـ «البرلمان» ـ «الشبيبة» ـ «المحروسة» ـ «الشباب» ـ «النظام» ـ «الأفكار» ـ «المنبر»،... ألخ!.

لكن الأخطر من هذا كله أن إغلاق كل النوافذ، ومطاردة العمل الوطنى، وقصف الأقلام الحرة، لم يحطم ارادة المقاومة لدى أبناء الشعب المصرى، بل ساعد على انفجار العنف، وتفجر الثورة: فتكونت عشرات الجمعيات السرية: «جمعية الاتحاد»، «جمعية الأخاء»، «جمعية الإخلاص

الوطنية»، «جمعية التعاون الأخوى»... الخ، واغتال الشاب «إبراهيم الوردانى»، رئيس النظار (الوزراء) «بطرس غالى» الجد، فى ٢٠ فبراير ١٩١٠: (الذى وقّع اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩، ورئيس محكمة دنشواى التى حكمت بإعدام الفلاحين الأبرياء تنفيذا لتعليمات الاحتلال البريطانى عام ١٩٠٦، والذى صدر فى عهده قانون المطبوعات الجائر عام ١٩٠٩، والذى تحيّز لمحاولة مد امتياز شركة قناة السويس، فى نفس العام...)، محاولة اغتيال «الخديو عباس الثانى» عام ١٩١٢، المحاولتين الفاشلتين لاغتيال «السلطان حسين كمال» عام ١٩١٥، ومحاولة اغتيال ناظر الأوقاف «إبراهيم فتحى» فى نفس العام... الخ، وهى كلها كانت من مقدمات انفجار الثورة الوطنية الكبرى، بعد قيام سلطات الاحتلال بنفى «سعد باشا زغلول» وصحبه، فى مارس ١٩١٩.

الصحافة المصرية ـ مقدمات ثورة ١٩٥٢:

واستمرت رحلة الإبحار الصعبة للصحافة المصرية الوطنية فى هذه اللجج الهائجة، صوت الذين لا صوت لهم، وسوط فى يد الشعب يقرع به ظهر الاستبداد والفساد والاحتلال والتخلف، وفيما عدا بضع سنوات، على امتداد العقود الثلاثة التالية، تمتعت فيها الصحافة بهدنة لالتقاط الأنفاس، فى ظل حكم «حزب الوفد»، كانت قضية البطش بالصحافة، وقصف الأقلام الحرة، وقهر الرأى المستقلّ، على رأس جدول أعمال كل حكومات أحزاب الأقلية، المشمولة برعاية الملك والاحتلال.

وكالعادة كان البطش بالصحافة مقدمة لانتشار العنف وتفجر الثورات، إذ عادت مجددا الجمعيات السرية للتكون، واغتيل قادة الاحتلال البريطانى وكبار المتعاونين معه من المسؤولين المصريين، وعلى رأسهم الوزير «أمين عثمان»، (صاحب نظرية «الزواج الكاثوليكى» بين مصر والاحتلال الإنجليزى!)، عام ١٩٤٢، كما شن الديكتاتور «إسماعيل صدقى»، رئيس

الوزراء ورئيس اتحاد الصناعات، حملته القمعية، التى استهدفت تصفية الحركة الوطنية واليسارية، بجرائدها ومجلاتها ومراكز نشاطها الفكرى والسياسى، تحت مزاعم «ضرب المؤامرة الشيوعية الكبرى»، والتى اعتقل بموجبها ٦٩ من قادة الرأى والفكر والصحافة فى البلاد، يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٦.

ومع هذا استمرت المعركة، ولم تتراجع الأقلام الحرة عن قول كلمة الحق، وكانت كارثة نكبة ١٩٤٨، والهزيمة النكراء فى مواجهة «العصابات الصهيونية»، مناسبة مواتية لشن حملة صحفية جديدة تكشف فساد النظام، وبالأخص فى «قضية الأسلحة الفاسدة»، التى وجهت فيها أصبع الاتهام إلى الملك فاروق شخصيا، ولعبت جرائد «المصرى» ومجلة «روز اليوسف»، بقيادة الأستاذ إحسان عبد القدوس، دورا مجيدا فى تعرية الحكم وبيان هشاشته وفساده!.

... وكانت الأرض ممهدة لفجر يوم الثالث والعشرين من يوليو (تموز) ١٩٥٢!.

الصحافة فى قبضة النظام!

ومرة أخرى خاض النظام الجديد معركة طاحنة من أجل تثبيت أقدامه فى السلطة، وإحكام قبضته على الوضع فى البلاد، ومع مقدم شهر مارس ١٩٥٤، بأزمته، المعروفة كان واضحا للحكم أنه بإزاء خصم عنيد ينبغى السيطرة على أعنته، هو الصحافة المعارضة، حزبية ومستقلة.

بالنسبة للمجموعة الأولى تكفلت سياسة «التطهير»، ثم إلغاء الأحزاب ذاتها ومحاكمة زعماءها بتهم الفساد والرشوة والعمالة للملك والمحتل.. الخ، فى القضاء عليها تماما، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد تم السيطرة الكاملة عليها بالكامل، وعين صحفيين «محل ثقة»، مثل محمد

حسنين هيكل، لإدارتها مثلما حدث بالنسبة لجريدة «الأهرام»، وفرضت الرقابة الصارمة على النشر بشكل عام، كما خطت السلطة خطوة هامة أخرى، بإنشاء مجموعة من الجرائد والمجلات الناطقة باسمها، فى مقدمتها جريدة «الجمهورية» التى رأسها «أنور السادات» عضو مجلس قيادة الثورة، والمقرب من الرئيس «جمال عبد الناصر»، حتى أتى التحول الجوهرى فى هذا المسار، بإصدار قوانين «تنظيم الصحافة»، والتى عنت تأميمها فعليا، عام ١٩٦٠، لأن الثورة، حسب «صلاح الدين حافظ»: «أرادت إحداث تغييرات جذرية فى تركيبة المجتمع، ومن ثم أممت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الخاصة، لأنها كانت فى حاجة إلى جهاز اعلامى فكرى قوى يواكب التحول الاقتصادى الاجتماعى الذى تريده».

ومع انكسار المشروع الناصرى بهزيمة ١٩٦٧، ثم بانقلاب ١٥ مايو (آيار) ١٩٧١، تبدلت ـ مع فترة حكم الرئيس أنورالسادات ـ أولويات السلطة وخياراتها واستراتيجياتها، وأصبحت، فى ظل حكم الرئيس مبارك، الممتد منذ عام ١٩٨١، عام اغتيال السادات، إلى الآن، هى العقيدة السياسية الرسمية للنظام: فلم تعد السلطة الحاكمة فى مصر ترى فى نفسها جزءاً من «معسكر التحرر» و«الاشتراكية»، ولم تعد «العروبة» أو فلسطين على جدول أولوياتها، وصار «الصلح» مع العدو الصهيونى ضرورة وجود!، وغدا «التطبيع» هدفا أساسيا، و«السلام» خياراً استراتيجياً!، ولم يعد للإرادة الوطنية دورفى ظل مبدأ أن «٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا!»، وتحللت الدولة من دورها الاجتماعى تجاه ملايين المواطنين من الطبقات الفقيرة،لصالح نسبة لا تذكر من كبار الملاك والأثرياء، المرتبطين عضويا بالشركات الاحتكارية الكبرى، وبمصالح «صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى» وغيرهما من المؤسسات الإستعمارية الدوليةالشبيهة.

القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

ومن هنا عاد التناقض مجددا، بين السلطة والصحافة يطفو على السطح، وتَفَجَّرَ الصراع الحاد بين الطرفين، وبلغ ذروته، حينما قدمت السلطة مشروع قانونها رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الذى سعى إلى تعديل قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، بهدف تغليظ العقوبات فى جرائم النشر والرأى، أملا فى تكميم أصوات الصحافة، واستباق عملية النهوض الاجتماعى الجديد التى كانت بوادرها تتجمع فى الأفق، ووأد عملية تبلور قوى التغيير الديمقراطى الوليدة، بما يعنيه ذلك ـ إن تحقق ـ من مخاطر حقيقية على سلطة الحاكمين وهيمنتهم وتصوراتهم لمستقبل النظام!.

وقد قاومت الجماعة الصحفية الوطنية، بقوة وبسالة، محاولة السلطة لتقييد حريتها، واستطاعت إدخال بعض التعديلات على هذا القانون الجائر، والذى صدر فى صورته الجديدة تحت رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

وبهذا القانون تكتمل ترسانة القمع «القانونية» التى تحيط بالصحافة المصرية، بدءاً من قانون فرض حالة الطوارئ (المستمرة منذ ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وحتى الآن، عدا سنة وبضعة أشهر، من ١٥ مايو (آيار) ١٩٨٠، حتى ٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨١، (حيث أعيد فرضها عقب اغتيال الرئيس السادات!)، ومروراً بقوانين العقوبات، والإجراءات الجنائية، ومجموعة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة التى أصدرها السادات: (قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧، قانون حماية القيم من العيب رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠، قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠)، إضافة الى حق مساءلة الصحفيين، (مثلما تم مع الأستاذ محمد حسنين هيكل)، أمام «المدعى الاشتراكى»، (ألغى هذا المنصب فى التعديلات الدستورية

الأخيرة)، وتقديم الصحفيين إلى المحاكم الاستثنائية،مثل «محاكم أمن الدولة العليا»، وتشريدهم من أعمالهم كنوع من العقوبات الرادعة... الخ، وكل هذه القوانين تمنح السلطة التنفيذية كل الصلاحيات للتنكيل بالصحافة المستقلة والمعارضة، وتتيح لها فرض الرقابة عليها،ومصادرتها (صودرت العشرات من أعداد جريدة «الأهالى»، الناطقة باسم «حزب التجمع»، بسبب اعتراضها على اتفاقية «كامب ديفيد»)، وإغلاقها، (مثلما حدث مع جريدة «الشعب»، التى كان يصدرها «حزب العمل» قبل تجميده)، واعتقال رؤساء تحريرها، وتغريمهم غرامات باهظة... الخ الخ!.

ومع تصاعد حدة الصراع بين الصحافة المصرية و «فيلق أعداء الحرية»، ومع احتدام المعارك بين الحكم والمعارضة على شتى الأصعدة، استخدم النظام سلاح «حبس الصحفيين» كأحد أدوات البطش بمهنة صناعة الحرية فى دول القمع والاستبداد، وعلى الرغم من «وعد» رئيس الجمهورية بأن عهده لن يشهد حبس صحفى أو كسر قلم، فقد ظل هذا «الوعد» حبراً على ورق، تلوح به السلطة كأداة للتهديد ووسيلة للتطويع، ولإرهاب الصحافة الحرة وتحطيم إرادتها، وعندما تصاعدت حدة مطالبة الجماعة الصحافية بتنفيذ هذا «الوعد الرئاسى»، جاءهم رد الدكتور/ فتحى سرور، رجل السلطة العتيد ورئيس مجلس الشعب: «الذى وعد ينفذ وعده!!».

وهكذا ظل سيف حبس الصحفيين، المعلق فوق رأس «صاحبة الجلالة» بخيطٍ واهٍ، سوط بطش النظام وقهره، يعمل جنباً إلى جنب مع «ذهب المعز» الممثل فى «إهداء» المواقع الصحافية والإعلامية المميزة، التى تدر مئات الملايين من الجنيهات كل عام، لأصحاب الحظوة من حملة الأقلام (ثروة أحد كبار رؤساء مؤسسة صحافية (قومية)، حكومية، رسمية، بلغت نحو ثلاثة مليارات جنيه، ودخله الشهرى من موقعه فى الصحيفة وحسب، تجاوز الثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه شهرياً، غير

«نصيبه» من ربح شركة الإعلانات الحكومية الأكبر فى مصر، وعمولات شراء ماكينات طباعة بالملايين من الدولارات ـ رغم عدم الحاجة لها ـ كل بضعة أعوام... الخ).

والأطرف فى هذه المعركة أن السلطة لم تألُ جهداً فى استخدام «كل ما تيسر» من أسلحة، إضافة لهذا السلاح البتّار، وعلى الأخص سلاح «الفتوى» الدينية، الذى أعملته عبر «المؤسسة» الدينية الرسمية، لمواجهة الصحفيين الأحرار، إذ لم يتأخر الشيخ/ محمد سيد طنطاوى، شيخ الجامع الأزهر، عن إعلان موقف «الإسلام الرسمى»، استجابةً لحاجات النظام فى حشد قوى الدولة لمواجهة خصومه ومناوئيه، بضرورة جلد الصحفيين المقدمين للمحاكمة بتهمة ترويج «الإشاعات» عن صحة «السيد الرئيس»، ثمانين جلدة، حسب النص الفقهى من وجهة نظره!، عقاباً لهم على نشرهم هذه الشائعات، وكتطبيق لحد «القذف» على ما يقتضيه تطبيق هذا الحد من شروط لا تتوافر فى هذه الحالة بأى شكل من الأشكال.

الجهر بالحق واجب كل صحفى

وإذا ما تساءل البعض: لماذا يحيط الفاسدون أنفسهم بكل هذه القلاع من القوانين المعادية للحرية؟، ولماذا يكرهون الصحافة الحرة، ويبغضون وجودها على هذا النحو؟، لوجدنا الإجابة واضحة عند واحد من شيوخ الصحفيين المصريين، الأستاذ «أمين الخولى»، الذى كتب فى جريدة «الأخبار» عام ١٩٢٠، يقول:

«الصحافة قوة كبرى، ولذلك يخشاها المستبدون، لأنها تزلزل سلطانهم، وتكشف الغطاء عن مرمى سياساتهم».

... وكتب فى نفس الجريدة، عام ١٩٢٤ يقول: «إن الصحافة ماوجدت

إلاّ للدفاع عن الحرية،... فليعمل الجميع على الدفاع عن حريتهم ضد كل مقيد، وليصبح الجهر بالحق واجبا مقدسا يؤديه كل صحفى، ولو تحمل فى سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومات أو الأفراد أو الجماعات».

«إن واجب الصحفى يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم، وأن يدافع عن الأمة والوطن والإنسانية»!.

■ ■ ■

obeikandl.com